

اقرأ في هذا العدد:

- ماذا وراء زيارة ملك الأردن السريعة لمصر؟! ... ٢
- زيارة كيري السياسية البراغماتية تعبر عن السياسة الخارجية الأمريكية الشرسة تجاه أفريقيا ... ٢
- كيري وحلوله الأمريكية المسمومة للأزمة اليمنية المشنومة ... ٣
- حكومة الشاهد تعد بتطبيق أجنحة صندوق النقد الدولي ... ٤
- الوسط السياسي الفعّال ... ٤



صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٢هـ / تموز ١٩٥٤م

إن ما أظهره أهل داريا من صمود قل نظيره طوال سنوات يؤكد أن الأمة الإسلامية مليئة بالرجال والأبطال الذين يواجهون بإمكانات قليلة أعتى القوى.. وهو يذكرنا بما جرى في مدن الشام الأخرى وفي بلاد إسلامية أخرى: تضحيات وصمود ولكن لا يتبعه نصر كامل وتحرير حقيقي!! إن ما جرى في داريا يؤكد أن الأمة الإسلامية تحتاج إلى دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تُسخر قدرات المسلمين وإمكاناتهم واستعدادهم العظيم للتضحية لتحقيق النصر والتحرير..

﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾

f /rayahnewspaper @ht_alrayah /AlraiahNet

+AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

العدد: ٩٣ عدد الصفحات: ٤٠ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الأربعاء ٢٨ من ذي القعدة ١٤٣٧ هـ الموافق ٣١ آب / أغسطس ٢٠١٦ م

الرائد الذي لا يكذب أهله

خروج آخر قافلة من داريا واستقبال مقاتليها بأدب

أفاد مراسل الجزيرة بأن آخر قافلة خرجت يوم السبت الماضي من داريا باتجاه إدلب، وقال إن المدينة -التي تقع بريف دمشق- باتت خالية من السكان تماما بعد انتهاء المرحلة الثانية من الاتفاق بين المعارضة وقوات النظام، وقضى بتسليم المدينة مقابل إجلاء المدنيين إلى مناطق في محيط دمشق يسيطر عليها النظام وإبعاد مقاتلي المعارضة مع عائلاتهم إلى إدلب. وقال مراسل الجزيرة إن خروج قوافل تسع قوافل تقل مقاتلي المعارضة المسلحة وعائلاتهم باتجاه مناطق سيطرة المعارضة استمر يومي الجمعة والسبت الماضيين، وأجلى جميع السكان البالغ عددهم ثمانية آلاف نسمة من المدينة التي حاصرتها قوات النظام أربع سنوات. واستعادت قوات النظام السوري السيطرة على مدينة داريا بالكامل بعد إخراج آخر المقاتلين، وقال مصدر من القوات المذكورة لوكالة الأنباء الفرنسية "بعد خروج آخر الحافلات التي أقلت مدنيين ومقاتلين من المدينة باتت مدينة داريا بكاملها تحت سيطرة الجيش، ولم يعد هناك وجود لأي مسلح فيها"، مضيفاً أن "الجيش دخل داريا كلها". وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان يوم السبت الماضي بأن الدفعة الأولى وصلت مدينة إدلب (شمال غرب سوريا)، مقدراً عددهم بستمئة شخص بين مقاتل ومدني، بينما ينتظر الأهالي والمعارضة بإدلب وصول القافلة الأخيرة، حيث سينضمون إلى نظرائهم في تجمعات سكنية أعدت سلفاً لاستقبالهم. وكانت المعارضة توصلت مع النظام قبل أيام إلى اتفاق حول إجلاء المدنيين والمقاتلين من مدينة داريا يقضي بخروج سبعمئة مقاتل إلى إدلب ونحو أربعة آلاف من الرجال والنساء مع عائلاتهم، فضلا عن تسليم المقاتلين سلاحهم المتوسط والثقل. (الجزيرة نت)

منذ أن احتلت أمريكا العراق بدأت برسم خارطة جديدة له تمثلت بتقسيمه على أسس عرقية ومذهبية، وكان من سياساتها إنشاء كيانات للكردي. ووضعت دستوراً للعراق لتحقيق ذلك، فنص على أن "يكون النظام فدرالياً" كما ورد في المادة الأولى والمادة ١١٦، وأقرت المادة ١١٧ أن "يكون للأكراد إقليمياً خاصاً بهم وله سلطاته"، ونصت المادة ١١٩ على "إمكانية استحداث أقاليم أخرى". وقد تبنى الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٦ مسودة قرار تقدم بها السناتور جوزيف بايدين تنص على "تقسيم العراق إلى ثلاث أقاليم تتمتع بحكم ذاتي للشعبية ولللسنة وللأكراد"، وعندما أصبح هذا السناتور نائباً للرئيس الأمريكي، وما زال حتى الآن، عمل على تنفيذ ذلك ضمن سياسة الإدارة برئاسة أوباما الذي سلمه ملف العراق، فكل ما جرى في العراق من فتن واقتتال وانقسامات كان بتخطيط من أمريكا إما مباشراً أو غير مباشر، وجعلت الأدوات الداخلية تعمل على تنفيذها وعلى رأسها الحكومة العراقية بجانب الدول الإقليمية وعلى رأسها إيران. وهكذا جعلت أمريكا "مسألة الأكراد" نقطة انطلاق لتقسيم العراق حتى تجعله كياناً هزلياً مقسماً تحت سيطرتها ونهباً لها، ولئلا يصلح أن يكون نقطة انطلاق لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة من جديد.

الشعب الكردي المسلم: أين هو من تأمر أمريكا وعملائها؟! بقلم: أسعد منصور



منذ أن احتلت أمريكا العراق بدأت برسم خارطة جديدة له تمثلت بتقسيمه على أسس عرقية ومذهبية، وكان من سياساتها إنشاء كيانات للكردي. ووضعت دستوراً للعراق لتحقيق ذلك، فنص على أن "يكون النظام فدرالياً" كما ورد في المادة الأولى والمادة ١١٦، وأقرت المادة ١١٧ أن "يكون للأكراد إقليمياً خاصاً بهم وله سلطاته"، ونصت المادة ١١٩ على "إمكانية استحداث أقاليم أخرى". وقد تبنى الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٦ مسودة قرار تقدم بها السناتور جوزيف بايدين تنص على "تقسيم العراق إلى ثلاث أقاليم تتمتع بحكم ذاتي للشعبية ولللسنة وللأكراد"، وعندما أصبح هذا السناتور نائباً للرئيس الأمريكي، وما زال حتى الآن، عمل على تنفيذ ذلك ضمن سياسة الإدارة برئاسة أوباما الذي سلمه ملف العراق، فكل ما جرى في العراق من فتن واقتتال وانقسامات كان بتخطيط من أمريكا إما مباشراً أو غير مباشر، وجعلت الأدوات الداخلية تعمل على تنفيذها وعلى رأسها الحكومة العراقية بجانب الدول الإقليمية وعلى رأسها إيران. وهكذا جعلت أمريكا "مسألة الأكراد" نقطة انطلاق لتقسيم العراق حتى تجعله كياناً هزلياً مقسماً تحت سيطرتها ونهباً لها، ولئلا يصلح أن يكون نقطة انطلاق لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة من جديد.

وأما بالنسبة لسوريا فإن أمريكا تلجج بذلك وتعمل على إيجاد واقع له بواسطة الحركات القومية الكردية مثل حزب الاتحاد الديمقراطي "ب ي د" وقوات حماية الشعب "ب ي غ"، ولتجعله سلاحاً تلوح به لتقسيم سوريا إذا لم يقبل أهلها بالحل السياسي الذي يستهدف المحافظة على النظام العلماني ومؤسساته والنموذج الأمريكي، وليكن ذلك واقعا يفرض نفسه

لوضع صيغة دستورية ربما تتضمن شكل حكم يكون للكردي فيه حكم محلي أو ذاتي. وتركيا تتخوف من ذلك لأنه سينعكس على الواقع فيها حيث سيشتج الحركات القومية الكردية على المطالبة بمثل ذلك، خاصة وأن حزب العمال الكردستاني "بي كا كا" الذي تأسس عام ١٩٧٨ بهدف تأسيس كيان كردي في تركيا، وقد احتضنه النظام السوري التابع لأمريكا، يقود تمرداً مسلحاً ضد تركيا منذ عام ١٩٨٤ ولم يتوقف حتى الآن. فكان ينطلق من الأراضي السورية إلى أن هفت تركيا بالهجوم على سوريا فتمت اتفاقية أضنة عام ١٩٩٨ التي اقتضت طرد أوجلان زعيم هذا الحزب وعناصره من سوريا وإغلاق أماكن تدريبيه في البقاع. فلعبت أمريكا بهذا الحزب وزعيمه في سبيل المحافظة على النظام السوري التابع لها. وأمريكا محتاجة الآن للدور التركي، لأنها فشلت في فرض حلها السياسي وإدارة أوباما على وشك الرحيل، فتريد أن تحقق نجاحاً ولو جزئياً قبل الرحيل بجعل تركيا تقوم بدور فعال لوقف الثورة، وهي أي تركيا لها علاقات مختلفة مع بعض الفصائل في سوريا ويمكن أن يكون لها تأثير على كثير من الفصائل وتعرف كثيراً من خباياها، وربما تشكل قوة مشتركة مع روسيا لفرض وقف إطلاق النار مقدمة لوقف الثورة ولاستئناف التفاوض مع النظام، ليقال أنها نجحت في حل المسألة السورية وليصب ذلك في خانة الديمقراطيين الذين يخوضون الانتخابات ليجمعوا أصواتاً لمرشحهم حتى يبقوا الإدارة بأيديهم. ولهذا عملت أمريكا على مراضاة تركيا في هذه الفترة بإبعاد الفصائل الكردية عن مناطق الحدود غربي الفرات بينما لم تفعل مثل

حصار داريا وتهجير أهلها حصل بغطاء دولي تقوده أمريكا ومع ذلك: دي ميستورا يخادع بحديثه عن أسفه لعدم رفع الحصار عن المدينة



قال المبعوث الأممي إلى سوريا، ستافان دي ميستورا إن الوضع في داريا "خطير للغاية، وأن الأمم المتحدة لم تشارك في المفاوضات ولم يتم التشاور معها بشأن الاتفاق الذي بدأ تطبيقه يوم الجمعة الماضي بين الثوار وقوات الأسد، والذي يقضي بإخراجهم نحو إدلب. وأعرب دي ميستورا في بيان صادر عن مكتبه، عن أسفه لعدم الاستجابة للدعوات المتكررة لرفع الحصار المفروض عليها منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢. وأكد البيان على "ضرورة حماية سكان داريا في سياق أية عملية إجلاء، وأن تتم تلك العملية بشكل طوعي"، وأفاد بأن "فريق الأمم المتحدة الإنساني يتواصل مع جميع الأطراف، بما في ذلك السكان المحليين، والعالم يراقب"، وفق ما نقلته إذاعة الأمم المتحدة. وناشد دي ميستورا كلاً من رئيسي مجموعة الدعم الدولية لسوريا والداعمين لوقف الأعمال العدائية، وغيرهما من أعضاء المجموعة، ضمان أن يتم تطبيق هذا الاتفاق وما يليه، بالامتثال التام للقانون الإنساني ومعايير الحماية. (موقع فضائية أورينت)

لم يغيب على بعض الأقاليم المأجورة أن تسخر نفسها لهاجمة الحزب وتظهر حقدا ما بعده حقد، فقد كتبت إحداهما مقالا عنوانه "هل تنتهج تونس نهج إسرائيل لحظر حزب التحرير وإعلانه تنظيمياً غير مشروع!!"، كما أن وسائل إعلام أخرى عرفت بمحاولاتها السابقة تشويه الحزب ونشرت تقارير مغلوطة حوله، قامت بتغطية الحدث ولكنها لم تقم باحترام أهم المبادئ التي تعلنها في مهنة الإعلام والصحافة تحت عنوان الرأي والرأي الآخر؛ فقد قامت بإذاعة خبر تعليق نشاط الحزب ولكنها تجاهلت موقف الحزب من ذلك وراحت تتحدث عن إمكانية حل الحزب بل واعتمدت في ذلك على آراء بعض الخصوم الأيديولوجيين المعروفين بعداوتهم الكبيرة. إلا أن وسائل إعلام أخرى قامت بتغطية اللندوة الصحفية التي أقامها المكتب الإعلامي، ونقلت عنه مواقف الحزب الذي أكد أن الأمر سياسي بامتياز وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إيقاف نشاط الحزب كما صرح بذلك عضو الهيئة الإدارية للحزب الأستاذ محمد الناصر شويخة الذي أكد أن هنالك جريمة كبرى تحاك في تونس، كما نقلت وسائل إعلام محلية عن الدكتور محمد مقيديش عضو المكتب الإعلامي أن الحزب سيتوجه إلى القضاء بعد قرار المحكمة الابتدائية القاضي بإيقاف نشاطه لمدة شهر، ونشرت أخرى مقالا بعنوان "سننصدي للظلم المسلط على حزب التحرير" نقلت خلاله تصريح عضو المكتب الإعلامي الأستاذ عماد الدين حدوق أن قرار تعليق نشاط الحزب لمدة ٣٠ يوماً هو "إذن ولائي ومنفرد لقاض لم يحترم مبدأ المواجهة بين طرفي النزاع". كما كانت لعضو المكتب الإعلامي المهندس محمد ياسين تصريحات عدة ولقاءات إعلامية، أبرزها ما نقلته جريدة القدس العربي تحت عنوان "حزب التحرير: تونس تحتاج لمرحلة انتقالية جديدة وحكومة الشاهد لن تنجح"، كما قامت قناة الحوار اللندنية باستضافته في برنامج، جمع بين موقف الحزب وعدد من آراء المتابعين

كلمة العدد

محاولات السلطة في تونس التضييق على حزب التحرير تزيده تعاطفاً وشعبية

بقلم: المهندس محمد ياسين صميحة*

لقي خبر إعلان السلطات في تونس تجميد نشاط حزب التحرير لمدة شهر تفاعلات كبيرة، بل برز الحدث الأهم والطاغي على وسائل الإعلام محلياً وعالمياً، وقد أصبحت القضية قضية رأي عام تناقش في التجمعات العامة وفي الأوساط الشعبية، كما برزت أيضاً في صفحات وسائل التواصل الإلكتروني وخاصة الفيسبوك. في البداية تناولت وسائل الإعلام هذا الخبر في شكل نقل للحدث الذي أعلن عنه في إحدى الجرائد اليومية على موقعها الإلكتروني، ثم سعت أغلبها لتقصي التفاصيل والمواقف سواء من مصادر في الدولة أو من خلال المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تونس. وبعد أن أقام المكتب الإعلامي ندوة صحفية تحدث فيها عن عملية ترميز لاقته مقره في ظلمة الليل يوماً قبل ذلك الإعلان وتحدث عن الجانب السياسي الذي يحاول التخفي وراء العريضة التي أذن بها وكيل محكمة تونس الابتدائية، خاصة في ظروف إقالة حكومة الحبيب الصيد التي أعلن فشلها منذ شهر أيار/مايو، وفي الوقت الذي لقي فيه يوسف الشاهد إشكاليات عدة في تشكيل حكومته الجديدة، وبعد أن سجلت السلطة أكبر فضيحة سياسية بعدم التزامها بقرار المحكمة الإدارية الذي قضى بالظن في قرار إيقاف مؤتمر حزب التحرير، فوسط كل هذه التناقضات ظلت أطراف تعمل بشكل العصابات السياسية لليل من الحزب ومحاولة إيقاف نشاطاته وحظر وجوده رغم أنه أمر واقع كجبال بوقرين في جذوره أو كجامع عقبة رضي الله عنه في أصلاته، لتؤجج ردود أفعال أخرى وأقوى داخل الأوساط السياسية والإعلامية وخاصة الشعبية.

لم يغيب على بعض الأقاليم المأجورة أن تسخر نفسها لهاجمة الحزب وتظهر حقدا ما بعده حقد، فقد كتبت إحداهما مقالا عنوانه "هل تنتهج تونس نهج إسرائيل لحظر حزب التحرير وإعلانه تنظيمياً غير مشروع!!"، كما أن وسائل إعلام أخرى عرفت بمحاولاتها السابقة تشويه الحزب ونشرت تقارير مغلوطة حوله، قامت بتغطية الحدث ولكنها لم تقم باحترام أهم المبادئ التي تعلنها في مهنة الإعلام والصحافة تحت عنوان الرأي والرأي الآخر؛ فقد قامت بإذاعة خبر تعليق نشاط الحزب ولكنها تجاهلت موقف الحزب من ذلك وراحت تتحدث عن إمكانية حل الحزب بل واعتمدت في ذلك على آراء بعض الخصوم الأيديولوجيين المعروفين بعداوتهم الكبيرة.

إلا أن وسائل إعلام أخرى قامت بتغطية اللندوة الصحفية التي أقامها المكتب الإعلامي، ونقلت عنه مواقف الحزب الذي أكد أن الأمر سياسي بامتياز وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إيقاف نشاط الحزب كما صرح بذلك عضو الهيئة الإدارية للحزب الأستاذ محمد الناصر شويخة الذي أكد أن هنالك جريمة كبرى تحاك في تونس، كما نقلت وسائل إعلام محلية عن الدكتور محمد مقيديش عضو المكتب الإعلامي أن الحزب سيتوجه إلى القضاء بعد قرار المحكمة الابتدائية القاضي بإيقاف نشاطه لمدة شهر، ونشرت أخرى مقالا بعنوان "سننصدي للظلم المسلط على حزب التحرير" نقلت خلاله تصريح عضو المكتب الإعلامي الأستاذ عماد الدين حدوق أن قرار تعليق نشاط الحزب لمدة ٣٠ يوماً هو "إذن ولائي ومنفرد لقاض لم يحترم مبدأ المواجهة بين طرفي النزاع". كما كانت لعضو المكتب الإعلامي المهندس محمد ياسين تصريحات عدة ولقاءات إعلامية، أبرزها ما نقلته جريدة القدس العربي تحت عنوان "حزب التحرير: تونس تحتاج لمرحلة انتقالية جديدة وحكومة الشاهد لن تنجح"، كما قامت قناة الحوار اللندنية باستضافته في برنامج، جمع بين موقف الحزب وعدد من آراء المتابعين

..... التتمة على الصفحة ٢

..... التتمة على الصفحة ٢

مترجم

زيارة كيري السياسية البراغماتية تعبر عن السياسة الخارجية الأمريكية الشرسة تجاه أفريقيا

بقلم: شعبان معلم*

بين القوى الخارجية أي أمريكا وبريطانيا وهما اللعابان الرئيسيان في أزمة جنوب السودان.

أما فيما يتعلق بالوضع السياسي في الصومال، فمن الواضح أن لدى أمريكا مصلحة كبرى في هذه البلاد الإسلامية. فالصومال يحتل موقعاً استراتيجياً مهماً على طول المحيط الهندي وهو يملك أطول ساحل في أفريقيا. فالساحل الأول يمتد على طول المحيط الهندي إلى الشرق، والأخر يمتد على الجانب الشمالي على طول خليج عدن نحو البحر الأحمر، والبلاد غنية جداً بالموارد الطبيعية والنفط، وهذه الموارد هي التي تجعل أمريكا متلهفة جداً لمناقشة قضية الصومال. ومن المعروف أنه من المقرر أن تجري الانتخابات العامة في البلاد في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. والنظام الحالي في الصومال الذي يقوده حسن شيخ محمود هو مشروع أمريكي وتريد أمريكا أن تتأكد من أن الحكومة القادمة ستعمل بشكل جدي لتحقيق مصالحها. ومن المعروف جيداً أن أمريكا تدخلت في الصومال تحت ستار محاربة حركة الشباب وقبل ذلك تدخلت تحت ستار قتال اتحاد المحاكم الإسلامية.

وأما بالنسبة لنيجيريا فهي مثل كينيا، فمحمد بخاري

قام وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم الاثنين بزيارة تمتد ليوم واحد في ٢٢ آب/أغسطس إلى كينيا حيث التقى كبار المسؤولين الحكوميين بمن فيهم الرئيس أوهورو كينياتا. وقد ركزت زيارته إلى كينيا على العديد من القضايا ولكنها تناولت بشكل رئيسي قضايا مكافحة (الإرهاب) وعملية السلام في جنوب السودان والتحول السياسي في الصومال. وقد تعهد كيري بدعم إدارته الانتخابات الكينية العامة القادمة بحوالي ٢٥ مليون دولار. والتقى في نيجيريا بالرئيس الحالي محمد بخاري لمناقشة التعاون في الحرب ضد مسلحي بوكو حرام والاقتصاد النيجيري وقضايا حقوق الإنسان. وذكرت وكالة الأنباء النيجيرية (نان) أن كيري قام بزيارة على سبيل المجاملة لسلطان سوكتو الحاج سعد أبو بكر وقد أشاد بجهوده من أجل تعزيز التسامح الديني والتفاهم بين أهل نيجيريا.

وتعتبر هذه الزيارة هي الثانية لأحد كبار المسؤولين الأمريكيين لكلا البلدين. ففي شهر أيار/مايو من العام الماضي ٢٠١٥، زار كيري كلا البلدين لمناقشة بعض القضايا التي جرى نقاشها أيضاً في زيارته الأخيرة.

ومن المعروف جيداً أن أوهورو كينياتا من الموالين للاستعمار البريطاني الذي كان يحتل كينيا. ومع



هو عميل بريطاني محض، والانتخابات التي جرت في العام الماضي بينت أن جودلاك جوناثان العميل الأمريكي قد تسبب ببعض القلق لأمريكا، ولكن بما أن نيجيريا تملك ثروات هائلة من المعادن والنفط الذي ما زالت أمريكا تتوق له، فإن إدارة أوباما تستخدم الحرب ضد بوكو حرام والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان والفساد الكبير داخل الطبقة السياسية في نيجيريا كذريعة لنهب مواردها.

أما بالنسبة لمحاادثات كيري حول الأمن والحرب على (الإرهاب) فإن ذلك لبناء الرأي العام والحفاظ عليه حول ما يسمى (الإرهاب) على الصعيد العالمي. والحرب على (الإرهاب) هي حملة أمريكية مدروسة لربط الإسلام بسفك الدماء وذلك لمقاومة ظهور قوة عظمى في العالم ودولة تمثل الرحمة للبشرية. وأما حث المسلمين على تشجيع "التسامح الديني" فهو مؤامرة لتجميع الإسلام على الصعيد العالمي.

إن مطالبة الحكومات الأفريقية بدعم ما يسمى الحرب على (الإرهاب) يأتي ضمن السياق نفسه، فهو محاولة أمريكية جديدة لإقامة قواعد عسكرية لا توفر فقط الخدمات اللوجستية للجنود الأفريقيين، وإنما هي أيضاً لحماية شركاتها متعددة الجنسيات التي تنهب باستمرار الموارد الطبيعية الأفريقية. وينبغي أن يفهم بوضوح أنه خلال الصراع بين أمريكا والاتحاد السوفيتي على الموارد الأفريقية الوفيرة، قامت أمريكا وبالتعاون مع أوروبا بنشر فكرة أن القضاء على انعدام الأمن والفقر والأمراض في أفريقيا يجب أن يتم من خلال ديمقراطية متعددة الأحزاب!

ومن هنا يتضح أن زيارة كيري هي زيارة "براغماتية واقعية" لا يوجد خلفها أي دافع سوى حماية السياسات الأمريكية الاستعمارية الشريرة. ونستطيع أن نستنتج بشكل قاطع من خلال دراسة العوامل الرئيسية للمشاكل المزمنة التي تعاني منها أفريقيا أن هذه الأزمات مرتبطة بغياب النظام السياسي الإسلامي؛ دولة الخلافة على منهاج النبوة. فدولة الخلافة هي وحدها القادرة على علاج كافة المشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية بشكل تام وشامل ■

* الممثل الإعلامي لحزب التحرير في كينيا

نظرات سياسية

ماذا وراء زيارة ملك الأردن السريعة لمصر؟

بقلم: حاتم أبو عجمية - الأردن



"تكثيف الاتصالات المصرية لجمع الفرقاء الفلسطينيين" بحجة أن حكومة نتنياهو "قلقة ومتشككة في إمكانية إحرار أي تقدم على هذا الصعيد دون توحيد القيادة الفلسطينية، والقضاء على حكومة حماس في غزة". وقد أطلع الرئيس المصري الملك الأردني على نتائج تفصيلية لزيارة وزير الخارجية سامح شكري لكيان يهود، بجانب نتائج الاتصالات المكثفة التي جرت خلال الشهر الماضي على مستويات عدة مع كيان يهود، وأقتصادياً. وشرح له أنه برغم «وجود أصوات متطرفة بالحكومة (الإسرائيلية)، فإن بنيامين نتنياهو لديه رغبة في إتمام عملية السلام والنشروع فيها بجديّة»، مضيفاً: «هذه الظروف يجب استغلالها بالصورة الأمثل للوصول إلى حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية».

هذه التحركات الدبلوماسية في القاهرة شكلت ضغطاً على زعيم السلطة الفلسطينية أبي مازن في موضوع رأب الصدع في حركة فتح خاصة وأن خطوط عملية ما يسمى بالمصالحة الفلسطينية حصرها بالقاهرة وأجهزة المخابرات المصرية تحديداً، وأن محمد دحلان القيادي المفصول من الحركة والمدعوم بقوة من الإمارات ومصر يطمح لخلافة أبي مازن في قيادة الحركة، ولذلك أعرب السيسي وعبد الله الثاني عن «تقديرهما للرئيس الفلسطيني محمود عباس لاستجابته لدعوة لم الشمل الفلسطيني، وإصدار اللجنة المركزية لحركة فتح بياناً لتأكيد دعوتها إلى إعادة أبنائها تحت مظلة الحركة بما يخدم القضية الفلسطينية والوضع الداخلي الفلسطيني في شكل عام، خصوصاً في ظل المرحلة الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية في الوقت الراهن وتتطلب وحدة الصف ودعم القوى المعتدلة لمواجهة (الإرهاب) الذي يعاني منه العالم أجمع».

ويبدو أن أهم غاية وهدف لهذه القمة المفاجئة هو تنسيق وتحديد الأدوار المنوطة بالنظامين المصري والأردني؛ فمصر السيسى تطرح مشروعاً لحلحلة القضية وتدعو لمؤتمر إقليمي (تفضله أمريكا) يمكن لاحقاً أن يضم قوى دولية كأمريكا وفرنسا، وفي المقابل المبادرة الفرنسية (يدعمها الاتحاد الأوروبي) التي تدعو لمؤتمر دولي وبرقابة دولية لمرحلة المفاوضات، وهذا توافق عليه السلطة وذلك يجذب كيان يهود، والأردن يريد أن يحافظ على موقعه ودوره الحالي والمستقبلي في أي حل قادم. مع أن الحقيقة التي بات الجميع يعرفها أن كيان يهود غير مهتم أصلاً (بحلحلة) القضية، ويفضل الوضع الراهن أن يستمر أطول فترة ممكنة بينه وبين أهل فلسطين، وهو يتخذ من هذه التحركات الدبلوماسية وسيلة للتغلغل بشكل مباشر في بلاد المسلمين ويسعى لعقد اتفاقيات سلام ثنائية ومباشرة مع كل الدول العربية وبعدها الدول القائمة في البلاد الإسلامية ظناً منه أن هذا هو الطريق لسلامته وبقائه، مع علمنا وقناعتنا أن جميع أو معظم الأنظمة في البلاد العربية تتواصل سرا مع هذا الكيان المسخ، وتنتظر الفرصة المواتية سياسياً للتطبيع مع هذا الكيان وعقد اتفاقيات (سلام) مباشرة معه، على النقيض تماماً من أبناء الأمة الإسلامية التي تحكمها هذه الأنظمة؛ فأبناء الأمة يرفضون تماماً أي شكل لأي علاقة مع هذا الكيان بل وينتظرون يوم اللقاء، يوم المواجهة، وتحت قيادة خليفة المسلمين وراية لا إله إلا الله، ليظهروا أرض الإسراء والمعراج من رجس يهود وأعاونهم وإن ذلك لقراب بإذن الله، وما ذلك على الله بعزيز ■

قام ملك الأردن عبد الله الثاني الأرياء الماضي بزيارة خاطفة ومفاجئة للقاهرة استغرقت عدة ساعات، قام خلالها بعقد اجتماع مغلق مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تلاه جلسة محادثات موسعة في حضور رئيسي وزراء البلدين وعدد من الوزراء ومسؤولي الديوان الملكي الأردني والوفد المرافق.

وقد صدر بيان رئاسي مصري وبيان صحفي آخر من إدارة الإعلام والاتصال في الديوان الملكي يلخصان طبيعة المحادثات والقضايا التي تطرق إليها الجانبان التي تتلخص في الإشارة لكل قضايا المنطقة والعلاقات الثنائية والاتفاقيات بين الجانبين المصري والأردني، فقد ذكر بيان الرئاسة المصري أن الجانبين «اتفقا على تكثيف التنسيق والتشاور على مختلف المستويات السياسية والأمنية، خصوصاً في ضوء المواقف المتشابهة تجاه الأزمات الإقليمية، وتعزيز دور المؤسسات العربية كمدخل رئيس لمعالجة أزمات المنطقة». وأكد «ضرورة تكاتف جهود المجتمع الدولي والدول العربية (الإسلامية) للتعامل بكل حزم مع خطر الإرهاب والتطرف والتنظيمات الإرهابية».... الخ.

ويغلب على الظن أن ما جعل الأردن يطلب عقد هذه القمة وعلى وجه السرعة مسألتان مهمتان تخصانه وتعلقان بدوره في المنطقة؛ الأولى تتعلق في الشام وفي التطورات الأخيرة والمتسارعة التي حصلت وخطط لها وكان الدور الأكبر والأخطر فيها لغرفة الموك في عمان، فقد أكد الجانبان «أهمية التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة ينهي المعاناة الإنسانية للشعب السوري، ويحفظ وحدة الأراضي السورية وسلامتها، ويحول دون امتداد أعمال العنف (الإرهاب) إلى دول الجوار السوري». مع ملاحظة أن النظام المصري في عهد السيسي وبصوت منخفض نسبياً يدعم ويساند نظام الإجرام في سوريا ويعارض أي تغيير لأنظمة الاستبداد والعمالة في المنطقة كونه جاء للحكم بعد أن ولغ في دماء أهل مصر قتلاً وحرقاً وتنكيلاً.

والمسألة الثانية تتعلق بالتحركات المصرية الهادفة إلى إيجاد «حلحلة» في ملف القضية الفلسطينية ومساعي القاهرة لاستضافة مباحثات بين رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال الأسابيع المقبلة، وتوسيع هذه المباحثات لتشمل ملك الأردن.

وجاءت هذه الزيارة بعد زيارة سامح شكري لكيان يهود وبعد يومين من زيارة وفد من كيان يهود للقاهرة بحث مع مسؤولين استخباراتيين وأمنيين ودبلوماسيين مصريين سبل التنسيق الأمني والمعلوماتي بشأن الأوضاع في غزة وشمال شرق سيناء بالتزامن مع تجدد قصف كيان يهود على غزة، بالإضافة إلى بحث الاحتمالات المطروحة للقاء ثلاثي يجمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي برئيس وزراء كيان يهود نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

ووفقاً للمصادر، فإن وفد كيان يهود المكون من ثلاثة أفراد أجرى اجتماعين: الأول أمني مع عدد من المسؤولين رفيعي المستوى يتقدمهم رئيس الاستخبارات المصرية اللواء خالد فوزي، والثاني دبلوماسي - سياسي مع عدد من قيادات وزارة الخارجية، ثم غادر الوفد مباشرة عائداً إلى كيان يهود.

وفي الشق السياسي من الاجتماع جرى بحث المبادرة التي أطلقها السيسي لاستئناف محادثات السلام بين السلطة وكيان يهود، وركز وفد كيان يهود على أهمية

حزب هولندي يتعهد بإغلاق المساجد وحظر القرآن

سعى "حزب الحرية" اليميني المتطرف في هولندا، الذي يتقدم في استطلاعات الرأي للانتخابات التشريعية في آذار/مارس ٢٠١٧، إلى "إغلاق كافة المساجد" و"حظر القرآن". وجاء هذا التعهد في البرنامج الانتخابي للحزب الذي نشره زعيمه النائب غيرت فيلدرز، يوم الخميس ٢٥ آب/أغسطس. وأفادت وثيقة الحزب المكونة من صفحة واحدة تحت عنوان "مشروع البرنامج الانتخابي لحزب بي بي في في ٢٠١٧-٢٠٢١" بأنه سيتم إغلاق كافة مساجد ومدارس المسلمين وحظر القرآن، دون تقديم مزيد من التفاصيل. ووفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية، فقد نشرت الوثيقة على حساب النائب على تويتر، وكتب هذا الأخير "هولندا لنا مجدداً". ويأمل الحزب اليميني المتطرف في "القضاء على أسلمة" البلاد، حسب تعبيره، خصوصاً عبر إغلاق الحدود ومراكز طالبو اللجوء، إضافة إلى منع وصول مهاجرين من بلدان إسلامية ومنع ارتداء غطاء الرأس في الوظيفة العامة ومنع عودة الأشخاص الذين انضموا إلى تنظيمات "متطرفة" في سوريا. وبسبب أسوأ أزمة هجرة تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، بات "حزب الحرية" في طليعة استطلاعات الرأي في الأشهر الأخيرة، متقدماً على ائتلاف الأحزاب الحاكمة، العمال والليبراليين، بقيادة رئيس الوزراء مارك روتي. (روسيا اليوم)

خلافات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا بشأن علاقات اقتصادية

فشل محادثات التجارة الحرة بين بروكسل وواشنطن

أعلن وزير الاقتصاد الألماني، زيغمار غابرييل، يوم الأحد الماضي، فشل المحادثات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن اتفاق للتجارة الحرة. وبحسب نسخة مطبوعة لنص مقابلة مع قناة "زد دي إف" الألمانية، "نداع في وقت لاحق من الأحد"، قال زيغمار: "المفاوضات مع الولايات المتحدة فشلت فعلياً لأن الأوروبيين لا يريدون الإذعان للمطالب الأمريكية". وأضاف غابرييل، وهو أيضاً نائب المستشار الألماني: "لم يحدث تقدم على هذا الجانب". وتجري منذ ٢ أعوام مفاوضات بين بروكسل وواشنطن بشأن اتفاق التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، وكان الجانبان يهدفان لانتهاؤها في ٢٠١٦، لكن ثمة خلافات بشأن عدة قضايا من بينها الزراعة. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، عبر إقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، وإزالة الحواجز التنظيمية التي تجبر الشركات على ابتكار منتجات مختلفة لكل من السوق الأمريكية والسوق الأوروبية. (روسيا اليوم)

كيري وحلوله الأمريكية المسمومة للأزمة اليمنية المشؤومة

بقلم: عبد المؤمن الزيلعي *



التقى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز وولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مساء الأربعاء الفائت؛ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري والوفد المرافق له في العاصمة الرياض، والتقى بالملك سلمان كذلك يوم الخميس الفائت وتم التداول بشأن ملفات عديدة.

في مؤتمر صحفي عقد عقب اجتماع خماسي ضم كيري ونظراءه السعودي عادل الجبير، والإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وتوبياس أودود مساعد وزير الخارجية البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن وإسماعيل ولد الشيخ أحمد، قال كيري: "إن المشاركين في اللقاء الخماسي وافقوا بالإجماع على مقاربة متجددة للمفاوضات لإنهاء الحرب في اليمن وذلك برعاية الأمم المتحدة".

وأعلن وزير الخارجية الأمريكية جون كيري، خلال مؤتمر صحفي مع نظيره السعودي عادل الجبير، في جدة، إطلاق مبادرة جديدة لحل الأزمة اليمنية.

وأوضح كيري، أن "المبادرة للحل في اليمن تشمل جميع أطراف الأزمة"، مشيراً إلى أن "الخطة الجديدة للتسوية في البلاد، تقضي بسحب الحوثيين لأسلحتهم من العاصمة صنعاء وتسليمها إلى طرف ثالث".

وأضاف وزير الخارجية الأمريكية، أن "خطة الحل الجديدة في اليمن تشمل تشكيل حكومة وحدة وطنية"، مؤكداً أنه "لا حل عسكرياً للأزمة التي تشهدها البلاد".

وأشار كيري، إلى أن "الاتفاق الجديد حول حل الأزمة اليمنية يمنح الحوثيين فرصة المشاركة في حكم البلاد وما لم يتم ذلك فستسوء الأمور أكثر في اليمن"، مشدداً في الوقت نفسه على أنهم يشكلون "أقلية في اليمن".

وأوضح أن المقاربة هي ذات "مسارين أمني وسياسي يتقدمان بالتوازي لتوفير تسوية شاملة"، مشيراً إلى أن دول مجلس التعاون وافقت بالإجماع على هذه المبادرة الجديدة.

إن الخطة الجديدة التي أتى بها كيري لم يكن فيها من جديد إلا التأكيد على إشراك الحوثيين في الحل وتحقيق رغبتهم في تزامن الملف السياسي مع الملف الأمني والذي كانت حكومة هادي ترفضه وتتمسك بالقرار ٢٢١٦ الذي يقضي بانسحاب الحوثيين من المدن وتسليم سلاحهم وتشكيل حكومة شراكة وطنية، لقد ضمن كيري للحوثيين الشراكة في الحل السياسي والأمني معتبراً إياهم أقلية؛ مما يعني أن أمريكا تلعب دورها في دعم ما تسميه الأقليات في المنطقة لصالح مخططاتها الاستعمارية، لقد ساوى كيري بين جميع الأطراف من حيث تسليم السلاح والانسحاب من المدن، حيث قرر أن تسليم سلاح الأطراف المتصارعة في اليمن سيكون لطرف ثالث وهو ما يشير إلى التهديد بدخول

في ظل هذه الحلول الأمريكية المسمومة فإن على أهل اليمن أن يدركوا أن خلاصهم لن يكون إلا بتفويض إيمانهم وحكمتهم التي وصفهم بها رسولنا الكريم ﷺ، فليعودوا للعقيدة الإسلامية وأحكامها الشرعية التي جعلتهم إخوة لا أقلية ولا أكثرية، وليتركوا الطائفية التي تروج لها أمريكا الاستعمارية وليحكموا شرع الله فيما بينهم ويقطعوا يد الأجنبي وأنظمتهم العميلة عن شؤونهم وقضاياهم، وليفكروا بمسئولية وجدية في قضاياهم المصيرية والتي أهمها استئناف الحياة الإسلامية بإقامتهم لدولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؛ فيها تتألف القلوب وتنزاح الخطوب ويعود المسلمون خير أمة، فهل من مجيب؟! اللهم إني بلغت اللهم فاشهد

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن

تتمة كلمة العدد: محاولات السلطة في تونس التصييق على حزب التحرير...

للبرنامج أعربوا عن قلقهم مما تقوم به السلطة في تونس من محاولات إخماد صوت الثورة ومحاربة البدائل الإسلامية.

كما نشرت جريدة الصريح مقالاً بعنوان "تجميد نشاط حزب التحرير والديمقراطية ذات الوجهين" وقد ركز فيه ناجي السبوعي صاحب المقال على "تناقض أدعاء الديمقراطية في تونس وادعائهم أفكار حرية التنظيم واختلاف الأفكار، خاصة وأن حزب التحرير حزب سياسي لا يتبنى العمل المادي يرفع شعار الإسلام هو الحل وفق حديث نبوي شريف يبشر بعودة الخلافة على منهاج النبوة"، وقد ختم مقاله "بأننا أمام ديمقراطية ذات وجهين، وجه طلق منير أمام العلمانيين وآخر عبوس مظلم أمام خصومهم".

محامون ومدونون أيضاً كتبوا على صفحاتهم عبر الفيسبوك ونشروا مواقف تعارض سياسة الحكومة الإقصائية لحزب التحرير، فقد اتهم المحامي سيف الدين مخلوف الوزير السابق في حكومة الحبيب الصيد المعروف بانتمائته اليساري وصاحب التصريحات المغرضة ضد الحزب كمال الجندوبي، اتهمه بالكيد على حزب التحرير، وقد كتب المحامي والباحث القانوني مراد العبيدي تدوينة: "حزب التحرير لا يؤمن بالعنف وعنده مفكرون يعرضون أطروحاته بشكل راق دون تصادم وإلغاء للأخر، الباقي تفاصيل يتولى أمرها العقول بين

تتمة: الشعب الكردي المسلم: أين هو من تأمر أمريكا وعملاتها؟!

ذلك في الماضي ولم تكن تهتم بصراخ وعويل عميلها أردوغان واحتجاجة على سيده أمريكا منذ عام ٢٠١٤ أو كما يصفها بأنها "الحليف والصديق والشريك الاستراتيجي فكيف تفعل ذلك وتدعم حزبا إرهابيا!!". وقد أكد رئيس وزرائه يلدريم يوم ٢٠/١١/٢٠١٦ ذلك بقوله: "أمريكا حليف استراتيجي وليست عدونا".

وكانت أمريكا تأمل أن تحقق مثل ذلك بواسطة روسيا بعد فشل إيران وحزبها في لبنان. فلحاجتها الحالية لتركيا حتى تنفذ لها كل ما تطلبه منها دون صراخ أو احتجاج قامت بمراعاتها جزئياً فطلبت من التنظيمات الكردية الموالية لها بالانسحاب من غربي الفرات، ولذلك هذبت على لسان نائب رئيسها بايدن يوم ٢٤/١١/٢٠١٦ قوات سوريا الديمقراطية "فسد" التي يشكل تنظيم "ي ب غ" عمادها الرئيس، بقطع الدعم الكلي عنها في حال لم تنسحب إلى ما وراء نهر الفرات، وهذا يعني الخروج من منبج باتجاه الشرق إلى ما وراء النهر" وأضاف بايدن أنه "من غير الممكن بأي شكل من الأشكال استمرار الدعم لـ"فسد" ما لم يتم الالتزام بتعليماتنا". فهذه مساندة أنية لتركيا التي طالبت بذلك مقابل أن تنفذ لأمريكا ما تريد في سوريا، فقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم في المؤتمر الصحفي بأنقرة مع نائب الرئيس الأمريكي يوم ٢٤/١١/٢٠١٦ "إن تركيا والولايات المتحدة توصلتا إلى اتفاق بعدم جواز انتقال قوات حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب إلى المناطق الواقعة غرب الفرات في سوريا".

وقال وزير خارجيته جاويش أوغلو "إن بلاده أكدت للولايات المتحدة ضرورة الإسراع بانسحاب تنظيم "ب ي د"، الجناح السوري لمنظمة "بي كا كا" الإرهابية، من مناطق غرب نهر الفرات، في أقرب وقت". وقال "هدف تركيا هو طرد داعش نحو الجنوب، خططنا لذلك منذ البداية مع الولايات المتحدة". فالهدف ليس محاربة التنظيمات الكردية، ولكن تريد تركيا إبعادها عن حدودها من غرب الفرات لإبعاد الخطر على المناطق الكردية داخل تركيا، لأنها تعرف أن هذه التنظيمات مثلها تابعة لأمريكا وتنفذ الأجندة الأمريكية وهي في حلف معها ضد الثورة تحت مسمى محاربة تنظيم الدولة، فالهدف إنما هو الثورة السورية وضربها وإخمادها وتنظيم الدولة يتخذ ذريعة لذلك.

وتظن تركيا أنها بذلك قد أبعدت خطر التنظيمات الكردية الانفصالية وخطر قيام كيان معين للأكراد في سوريا وإبعاد العدوى عن المناطق الكردية في داخلها، وهي لا تعلم أن ذلك مؤقت، وستعود أمريكا الكزة باستخدام ورقة الأكراد للضغط عليها، وهذا ما فعلته مع تركيا في شمال العراق، حتى إن هذه المنطقة التي كانت تدخلها تركيا وتخرج منها لضرب الأكراد المتمردين أصبحت كياناً ذاتياً مستقلاً وأجبرتها أمريكا على القبول به بعدما كانت تعارض إقامته وذلك بعد الاحتلال الأمريكي. وعندما دخلت أمريكا شمال العراق ضربت مجموعة أنصار الإسلام وقتلت منهم حوالي ٣٠٠ في أول ضربة لها ولكنها لم تمس تنظيم "بي كا كا" وتركته يصول ويجول ويضرب تركيا منطلقاً من شمال العراق حتى يومنا هذا. بل طلبت من أردوغان أن يتنازل له ويبدأ بالتصالح معه وتلبية بعض مطالبه والسماح له بتأسيس حزب سياسي وهو حزب الشعوب الديمقراطي الذي يناهز بإقامة حكم محلي أو ذاتي

للكرد. ولهذا فإن الخطر ماثل داخل تركيا نفسها في موضوع المسألة الكردية بسبب تبعية تركيا لأمريكا وخضوعها لأوامرها وتنفيذها لسياساتها فلما أنها سترضي الشيطان أمريكا وتكف شره عنها، فتستغلها أمريكا أشد استغلالاً وتبتزها حتى إذا انتهت من الحاجة إليها تركتها تصارع الانفصاليين الأكراد وتطلب منها التنازل لهم من جديد. وقد احتجت الفصائل الكردية التابعة لأمريكا فقال ريدور خليل المتحدث باسم وحدات حماية الشعب الكردية السورية يوم ٢٤/١١/٢٠١٦ إن التدخل العسكري التركي في سوريا "اعتداء سافر على الشؤون الداخلية السورية" وهو ناجم عن اتفاق بين تركيا وإيران والحكومة السورية". وأضاف أن "المطالب التركية بانسحاب وحدات حماية الشعب الكردية شرقي الفرات لا يمكن تلبيةها إلا من قبل تحالف قوات سوريا الديمقراطية المدعوم من الولايات المتحدة والذي تمثل الجماعة الكردية جزءاً رئيسياً منه ويحارب تنظيم الدولة الإسلامية". فهو يدرك أن قواته رهن الإشارة الأمريكية، فينصاع للأوامر الأمريكية بسرعة. فقد جعلت هذه الفصائل القومية الكردية نفسها مطية لأمريكا تستغلها كيفما تشاء.

فأمريكا تستغل "المسألة الكردية" أيما استغلالاً، وتستخر الفصائل الكردية القومية لتحقيق أجدتها وهي تعدها كوعد الشيطان بتحقيق أملها بتأسيس كيان كردي مستقل. وهي أي أمريكا لا يهملها إلا مصالحها فتلعب بالترك والکرد وغيرهم، وتضربهم ببعضهم متى تشاء وتجمعهم تحت سقف واحد متى تشاء كما يحصل الآن في محاربة تنظيم الدولة (الإرهاب).

إن الشعب الكردي المسلم أبي وغبور على إسلامه وله سجل حافل في خدمة الإسلام ورفع رايته والذود عن ديار الإسلام وبكفيه فخر أن يكون منه صلاح الدين قاهر الغريبين الصليبيين، ومنه الشيخ سعيد الكردي الذي وقف في وجه الطاغية مصطفى كمال عندما هدم الخلافة، وأبى التنازل فاستشهد على يد هذا الطاغية الذي أعدمه. وعندما منع هذا الطاغية تعليم العربية والإسلام صار المعلمون من الكرد يعلمون الناس سرا في أرجاء الأناضول، فكان لهم الفضل في الحفاظ على العربية والتمسك بالإسلام هناك. ولكن هذا الشعب المسلم ابتلي بتنظيمات قومية وبأشوار تبناوا الشيوعية أو العلمانية أو اليسارية وصاروا يحاربون أهلهم المسلمين قبل أن يحاربوا الآخرين. وأصبحت هذه الشذمة العلمانية من الناس تتحكم في مصير الأغلبية الساحقة المسلمة بدعم من الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا وأمريكا. وإننا ندرك أن هذه الأغلبية ترفض هذه الشذمة الشريرة التي تحارب الإسلام وتتخذ الاستعمار حليفاً والعلمانية شعاراً لها. وإننا على يقين أن هذا الشعب المسلم سيعمل على إسقاط هذه الشذمة وهو يشكو من وجودها ومن وحشيتها وطغيانها بدعم من أمريكا عدوة الإسلام. وهو شعب مسلم طيب صاحب نخوة وشجاعة، سيهب قريباً كالأسد يسقط العملاء ويطرد الدخلاء المستعمرين وينصر الإسلام وأهله، ففيه الخير بل الخير الكثير، فهو جزء من أمة الخير وكفى به فخراً وعزة بذلك

قال مصدر دبلوماسي جنوب سوداني، يوم الأربعاء الماضي، إن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري اتفق أثناء اجتماعه مع عدد من نظرائه بدول الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا "إيغاد" يوم الاثنين ٢٢ آب/ أغسطس في العاصمة الكينية نيروبي على نشر قوات حفظ سلام إقليمية في دولة جنوب السودان اعتباراً من أيلول/سبتمبر المقبل، مع تعهد أمريكا بتحمل كل الالتزامات المالية لذلك. وذكر المصدر أن مهمة تلك القوات ستكون فرض الأمن وحماية المسؤولين الكبار في حكومة جنوب السودان. ونقل مراسل وكالة أنباء الأناضول عن المصدر الذي شارك في الاجتماع قوله إن الحضور اتفقوا على عقد اجتماع لوزراء خارجية دول إيغاد في نيروبي نهاية آب/أغسطس الجاري لبحث تطبيع العلاقات بين الرئيس سلفا كير ميارديت ونائبه العقاب ريبك مشار، يليه اجتماع آخر لرؤساء الأركان في تلك الدول لوضع الترتيبات الخاصة بنشر القوات الإقليمية في جوبا خلال أيلول/سبتمبر المقبل. وقال المصدر الذي رفض ذكر اسمه إن جون كيري تعهد خلال اجتماع الاثنين بأن تتحمل بلاده كل الالتزامات المالية لقوات حفظ السلام الإقليمية المقدر عددها بأربعة آلاف جندي تعزز دول إيغاد نشرها في جوبا، والضغط لفرض عقوبات على أي طرف يرفض نشر تلك القوات. (الجزيرة نت)

لقد بات واضحاً أن أمريكا تعمل لإحكام سيطرتها على جنوب السودان وطرد النفوذ البريطاني منه، وذلك من خلال أدواتها في الاتحاد الأفريقي.. فإن أمريكا هي التي كانت وراء تشكيل دول "إيغاد" للقوة الأفريقية لنشرها في جنوب السودان، وإعطائها تلك الخطوة بعداً شرعياً على الصعيد الدولي، وضغطت على مجلس الأمن لتبني تلك الخطوة، فقد أجاز مجلس الأمن الدولي في ١٢ آب/أغسطس الحالي إرسال ٤٠٠٠ جندي إضافي إلى جنوب السودان، وكان قيام مجلس الأمن بذلك بحسب مشروع قرار صاغته الولايات المتحدة تضمن تهديداً بفرض حظر على الأسلحة في حال أعاققت حكومة جنوب السودان نشر هذه القوة الإضافية. ولعل ما يوضح التوجه الأمريكي الذي نشير إليه هو ما ورد على لسان السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة سامنتا باور التي أشارت إلى أن «كل» الدول الـ ١٥ الأعضاء في المجلس «يجب أن تدعم» بلدان «السلطة الحكومية للتنمية الإقليمية» (إيغاد) في أفريقيا التي اقترحت تعزيز قوة الأمم المتحدة. وقالت باور إن «هذا الاقتراح من المنطقة، يؤمن نقطة انطلاق لإعادة بيئة آمنة في جوبا، وهو أمر أساسي ليحقق أطراف النزاع تقدماً في تطبيق اتفاق السلام».

"إيغاد" تنشر قوات بجوبا وواشنطن تعهد بالنفقات



قال مصدر دبلوماسي جنوب سوداني، يوم الأربعاء الماضي، إن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري اتفق أثناء اجتماعه مع عدد من نظرائه بدول الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا "إيغاد" يوم الاثنين ٢٢ آب/ أغسطس في العاصمة الكينية نيروبي على نشر قوات حفظ سلام إقليمية في دولة جنوب السودان اعتباراً من أيلول/سبتمبر المقبل، مع تعهد أمريكا بتحمل كل الالتزامات المالية لذلك. وذكر المصدر أن مهمة تلك القوات ستكون فرض الأمن وحماية المسؤولين الكبار في حكومة جنوب السودان. ونقل مراسل وكالة أنباء الأناضول عن المصدر الذي شارك في الاجتماع قوله إن الحضور اتفقوا على عقد اجتماع لوزراء خارجية دول إيغاد في نيروبي نهاية آب/أغسطس الجاري لبحث تطبيع العلاقات بين الرئيس سلفا كير ميارديت ونائبه العقاب ريبك مشار، يليه اجتماع آخر لرؤساء الأركان في تلك الدول لوضع الترتيبات الخاصة بنشر القوات الإقليمية في جوبا خلال أيلول/سبتمبر المقبل. وقال المصدر الذي رفض ذكر اسمه إن جون كيري تعهد خلال اجتماع الاثنين بأن تتحمل بلاده كل الالتزامات المالية لقوات حفظ السلام الإقليمية المقدر عددها بأربعة آلاف جندي تعزز دول إيغاد نشرها في جوبا، والضغط لفرض عقوبات على أي طرف يرفض نشر تلك القوات. (الجزيرة نت)

لقد بات واضحاً أن أمريكا تعمل لإحكام سيطرتها على جنوب السودان وطرد النفوذ البريطاني منه، وذلك من خلال أدواتها في الاتحاد الأفريقي.. فإن أمريكا هي التي كانت وراء تشكيل دول "إيغاد" للقوة الأفريقية لنشرها في جنوب السودان، وإعطائها تلك الخطوة بعداً شرعياً على الصعيد الدولي، وضغطت على مجلس الأمن لتبني تلك الخطوة، فقد أجاز مجلس الأمن الدولي في ١٢ آب/أغسطس الحالي إرسال ٤٠٠٠ جندي إضافي إلى جنوب السودان، وكان قيام مجلس الأمن بذلك بحسب مشروع قرار صاغته الولايات المتحدة تضمن تهديداً بفرض حظر على الأسلحة في حال أعاققت حكومة جنوب السودان نشر هذه القوة الإضافية. ولعل ما يوضح التوجه الأمريكي الذي نشير إليه هو ما ورد على لسان السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة سامنتا باور التي أشارت إلى أن «كل» الدول الـ ١٥ الأعضاء في المجلس «يجب أن تدعم» بلدان «السلطة الحكومية للتنمية الإقليمية» (إيغاد) في أفريقيا التي اقترحت تعزيز قوة الأمم المتحدة. وقالت باور إن «هذا الاقتراح من المنطقة، يؤمن نقطة انطلاق لإعادة بيئة آمنة في جوبا، وهو أمر أساسي ليحقق أطراف النزاع تقدماً في تطبيق اتفاق السلام».

الوسط السياسي الفعال

بقلم: أحمد الخطواني

عن أهدافها، باستخدام تلك الأوساط السياسية البائسة.

لقد كانت مشاركة تلك الأوساط، وتأثيرها في العمل السياسي، وعلاقتها المشبوهة بعناصر ومكونات الدول التابعة سبباً رئيسياً في إرهاب المجتمعات، وسداً للطريق أمام الوسط السياسي الحقيقي الصاعد الذي يتبنى طريقة التغيير الجذري.

أرادت الدول الاستعمارية الاستمرار في ضبط العمل السياسي في بلادنا الإسلامية بطرائق مشابهة لما هو موجود عندها، فهي ترى أنه إن كان لا بد من وجود أحزاب ونخب وأوساط معادية للنظام، فلنكن جزءاً من المعارضة المنضبطة التي لا تعمل على إسقاط الأنظمة، وتكتفي بدور المعارضة الشكلي.

فهذا النوع من الأوساط السياسية هو الذي تُريد لنا الدول الغربية الاستعمارية، حتى لا تتعرض الكيانات المصطنعة التي أوجدتها في بلادنا إلى الخطر، ولكي تبقى دولنا تابعة للمستعمرين إلى ما لا نهاية.

لذلك كان لا بد من الاعتناء ببناء الوسط السياسي عندنا بشكلٍ لافت، فكان لا بد من التركيز أولاً على أن تكون العقيدة الإسلامية بوصفها عقيدة سياسية أساساً لهذا الوسط، لأن اعتماد أي أساس آخر كالمصالح الآنية، أو الروابط الوطنية والطائفية، يؤدي به حتماً إلى السقوط في أحضان الكفار المستعمرين، مثلما سقطت الأوساط المذكورة.

وبعد ذلك يتم تركيز بناء الوسط السياسي السليم، وتجهيزه ليتسلم الحكم، ولتدير دفة الدولة، فلا يقلل بالأخذ بفكرة المشاركة في السلطة، والقبول ببقاء النظام القائم، لذلك يجب أن يُصاغ صياغة جديدة تختلف عن صياغة الأوساط السياسية التقليدية التي دمّرت البلاد وأفسدت العباد، وأهم ما في هذه الصياغة إدراكه أنه وسط سياسي إحلالي، أي وسط سياسي عليه أن يحل محل الوسط السياسي السابق إحللاً كاملاً، فلا مجال بالنسبة إليه للتشارك مع النخب العملية، والمضبوطة بالثقافة الغربية، والمتواطئة مع الأنظمة المأجورة.

وبناء هذا الوسط السياسي الإحلالي يتطلب من أعضائه جميعاً طرح الأفكار السياسية عن الإسلام على المجتمع باستمرار، وبلا توقف، لأن أي توقف عن الطرح قد يُمكن اتباع الأوساط السياسية التقليدية العتيقة من ملء الفراغ.

والاستمرار في ضخ الأفكار يُثمر في المجتمعات حتماً، وبسرعة، لذلك كان لا بد من ملاحظة أهمية طرح الأفكار على الناس باستمرار، وضخها بقوة، لأنه كلما كان الطرح قوياً، ومستمرّاً، كانت النتائج إيجابية، وكان الحصاد كبيراً.

ويُراعى في بث الأفكار ربطها دوماً بالعقيدة الإسلامية، بوصفها القوة الدافعة والمُحفّزة للعمل، ويُراعى من ناحية ثانية أن تكون الأفكار سياسية، أي أن تكون فيها صفة تتبع الأخبار السياسية والأعمال السياسية والأحداث السياسية، وأن يُظهر رجال الوسط السياسي هذا رأيهم المتميز فيها بوضوح، فيُذكر الناس أن هؤلاء الرجال يسعون بصدق لرعاية شؤونهم بكل جد واجتهاد، ويعملون بتفانٍ وإخلاص على خدمة الناس، ويقومون بتنزيل المعالجات الصائبة على الوقائع المتجددة من منظور إسلامي عملي، ويربطون ذلك كله بوجود إقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة، والتي بوجودها فقط تُترجم تلك المعالجات إلى واقع عملي، تتجسد فيه الحياة الإسلامية الحقيقية، وبذلك يتم لفت نظر الناس، وإشعارهم، بقدرتهم السياسية الفائقة على طرح الحلول الإسلامية لمشاكلهم، بطريقة عملية ناجحة.

وهذا العمل السياسي يستلزم تحسّن المصالح الحيوية لدى الناس، وتبنيها، وإظهار الآراء السديدة التي تُعالجها، وهو إن تم على هذا الوجه، فلا شك أنه يكون عملاً كبيراً، لا يستطيع أن يقوم به الوسط السياسي إلا بتوجيه وإشراف من الحزب المبدئي عليه بشكلٍ كامل، وهو ما يجعله سهلاً وميسوراً، فإذا ما خاض الوسط السياسي هذا المعترك بهذه الكيفية فسنبال ثقة المجتمع على الأرجح، وسيتمكّن مع التتابع والاستمرار في محاصرة الأوساط السياسية البالية، وتهميشها، والحلول مكانها، ومن ثمّ ستقام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة - عندما يشاء الله سبحانه وتعالى - بسلاسة وإحكام.

والرسول ﷺ حين وُجد في المدينة بإقامة الدولة الإسلامية وُجد الوسط السياسي باعتناق الإسلام والاستعداد لنصرته، وانمى الوسط السياسي القديم، وسط عبد الله بن أبي وأضرابه، وحين فتح مكة قضى على الوسط السياسي بالقتال في الحرب، وبإزالة النفوذ كلياً ممن لم تقطع عنقه، وحل محلهم المسلمون وصاروا قادة وزعماء، فوُجد الوسط السياسي الجديد وأزيل الوسط السياسي القديم ■

الوسط السياسي في أي بلد هو بمثابة مركز الثقل الحقيقي فيه، فهو الذي يُثبّت النظام السياسي ويمنحه الاستقرار، أو يُخلّله ويسلبه الأمن والأمان، وبمعنى آخر هو الذي يحفظ الدولة ويصونها، أو يُعرّضها للانهايار والزوال.

كيف لا وهو وسط الرجال الذين يتتبعون الأخبار السياسية والأعمال السياسية والأحداث السياسية، ويُعطون رأيهم فيها، فيرعون شؤون الناس، ويسوسونهم، وفقاً لأرائهم ووجهات نظرهم.

فكل ما يقع من أحداث، وما يستجد من قضايا، وما يجري من أعمال سياسية، يكون لهؤلاء الرجال دخل فيها، سواء أكانوا سياسيين من الحكام الذين يتولون تنفيذ الأحكام، أم كانوا سياسيين ليسوا من الحكام، ولكنهم يؤثرون في قرارات الحكام.

ومن هنا كان الوسط السياسي من الأهمية بمكان بحيث يرتقي إلى المستوى الذي يتحفل فيه مسؤولية بناء الدول وهذمها، ويعمل على إيجاد الاستقرار في أنظمة الحكم، أو يكون مصدراً لتخلخلها.

وقد ابتئنا في بلادنا الإسلامية بعد سقوط دولة الخلافة العثمانية بأوساط سياسية عميلة تابعة، ومُنتفعة مُتواطئة، وجبّانة مُهادنة، جاءت مع استيلاء الدول الاستعمارية على مقاليد الأمور في بلادنا بعد زوال الخلافة العثمانية، فوُجدت الأنظمة الحاكمة المأجورة، والأحزاب المعارضة الخائفة والدليّة، ووجدت نخبٌ وصولية مختلفة، كما وجدت وسائل إعلامية ملوثة، وأقلامٌ مسمومة، تتحرك بالمال السياسي القدر، فتؤثر في الرأي العام بما يتناسب مع الأفكار العلمانية التي بُنيت على قاعدة الفصل بين الدين والسياسة.

ومع مرور السنين، تجذّرت هذه الأوساط السياسية في حياة الناس، وتشكّلت في أحزاب فاسدة مضلّة، وظنّ الناس أنها واقع لا يتغيّر، فننتج عن طول بقائها بين ظهرائنا الأمة نوع من التدين للأجيال المتلاحقة من الوسط السياسي في البلاد الإسلامية، وبما يتساقط مع بقاء الأنظمة الحاكمة المأجورة في السلطة، وكأنها قدر لا يتغيّر، وكذلك تمّ ترويض الشخصيات المستقلة المؤثرة، والتي هي في الأصل جزء من الأوساط السياسية في المجتمع، لجعلها تتعامل مع تلك الأنظمة البائسة، باعتبارها واقعاً سياسياً لا مجال لتغييره، أو الانقلاب عليه، فكانت النتيجة أن تغوّلت القيادات الحاكمة، بعد أن وجدت من يرقّع عيوبها، ويُطيل عمرها، ولا يعمل على إسقاطها، فتعمدت في غيها، وزاد بطشها وتكليفها بالناس، واستشرى الفساد في جميع جوانبها.

وبهذا الأسلوب السياسي الاستعماري الخبيث، تمّ تسويق فكرة أن الحكومة والمعارضة يُكفلان بعضهما بعضاً، وأضيف إليهما ما يُسمى بمنظمات المجتمع المدني، بوصفها جميعاً أجزاء من النظام العام، أو باعتبارها مكونات وعناصر تُشكّل الإطار الكلي لهيكل الدولة ومنظوماتها المختلفة.

وانخرطت في هذه اللعبة السياسية كل الحركات الوطنية، وغالبية الحركات الإسلامية إلا من رحم ربي، وكانت النتيجة أن تأخّرت أعمال التغيير المجتمعي الحقيقي، وتعطلت مناهج التغيير الجذري لعقود، ومن كان يملك الرؤية الشاملة للتغيير كحزب التحرير أصبح يُكافح ضد كل الاتجاهات، ويُناضل في جميع المجالات، ويواجه كل التيارات السياسية التي قبلت بمناهج التغيير الجزئية، فكان جملة كبيراً، وطريقه مُحاطاً بالصخور من كل جانب.

وعندما اندلعت الثورات مُبشرة بظهور أوساط سياسية جديدة، تُطالب بهدم الأنظمة القائمة، وإحلال غيرها على أنقاضها، اهتزت تلك الأوساط البالية بشدّة، لا سيما بعد سقوط بعض الرؤوس، فاختلل أدواها، وتزلزلت أركانها، فاستجدت بأسياها، فهرعت الدول الكافرة بقضها وقضيضها لإنقاذ عملائها، وللحفاظ على نفوذها، فأشعلت حروباً أهلية، وأثارت القلاقل والنزعات الطائفية، وأعدت إنتاج الأنظمة المُتداعية بهياكل جديدة، وأوساط سياسية جديدة، وحاولت بها إطفاء نيران الثورات الملتهبة، وتسكين غضب الدهماء، بكل ما امتلكت من وسائل خبيثة، وأدوات مُتيسرة..

وسعت الدول الاستعمارية بذلك إلى تحويل أعمال الثوار إلى أعمال سياسية تدعو للتغيير الجزئي، وقبلت بنشاط الأحزاب الإسلامية التي التزمت بالرابطة الوطنية، وتبنت الفكر العلماني، ونبذت أحكام الشريعة كحركة النهضة، ودعمت دور النقابات، والاتحادات، والجمعيات، ومنظمات المجتمع المدني، لإفشال الثورة كما حصل في تونس، وسلّطت الطغمة العسكرية على الثوار كما حصل في مصر، وأشعلت حروباً طائفية وجهوية كما حصل في سوريا واليمن وليبيا، مُحاولاً بذلك كله إجهاد الثورات، وحرقها

حكومة الشاهد تعد بتطبيق أجندة صندوق النقد الدولي

بقلم: أسامة الماجري - تونس



وقمع كل محتج يُطالب بحقه في ثروة بلده. مسامحة الفاسدين والسرّاق بعنوان المصالحة الاقتصادية، لدفع عجلة الاقتصاد بزعمهم. وينتظر إكمال الاتفاق الكارثة "اتفاق الشراكة العميق مع الاتحاد الأوروبي" الذي سيُمكن الأوروبيين من الهيمنة على القطاع الفلاحي وقطاع الخدمات بشكل كامل مع التعجيل بالمصادقة على مجلة الاستثمار التي ستجعل شباب تونس عبيداً للشركات الأوروبية.

وهذا ما يفسر دعم الاتحاد الأوروبي لهذه الحكومة، إذ أصدر مكتب العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي بياناً قال فيه إن "تونس تمر بعد خمس سنوات من الثورة مرحلة حاسمة من تاريخها، بما أن الشعب التونسي اختار نموذج مجتمع مفتوح وتقدمي، ما يمثل مصدراً للأمل في المنطقة".

وجدد الاتحاد في البيان ذاته، عزمه على الاستمرار في تعاون وثيق مع حكومة الشاهد وإشراك كافة قوى المجتمع المدني من أجل تحسين حياة أهل تونس.

وهذا البرنامج المتوقع اتباعه من طرف الحكومة، يفسر تركيبة الحكومة التي تكونت على أمرين أساسيين: أولاً اختيار موظفين "وزراء" مطيعين لما سيملي لهم من سياسات، ثانياً تشريك أكثر الأطراف في الوسط السياسي حتى يشارك الجميع في الجرائم التي ستقرها هذه الحكومة في حق الناس.

فما ظنكم بحكومة رئيسها موظف سابق لدى الحكومة الأمريكية وكان يمثلها في منظمة الأغذية والزراعة، ووزراء السيادة فيها بلا سيادة بل سلّموا السيادة والقيادة لبريطانيا والحلف الأطلسي. أمّا الوزراء المعنيون بالاقتصاد فلا يرون إلا ما يراه صندوق النقد الدولي.

إن المقدمات دليّة على النتائج: هذه حكومة ائتلاف استعماري يستعد لإجهاز على تونس وجعلها بوابة الاستعمار إلى شمال أفريقيا ومن ثمّ كل أفريقيا. ولذلك يبدو أنه أن الأوان لأهل تونس أن يستفيقوا ويعلموا أن الديمقراطية لم تجلب لهم إلا الوبال ولم تأتهم إلا بحكومات كذب وخيانة.

ويبدو أنه أن الأوان أن يسحب أهل تونس الثقة من نواب البرلمان لأنه ثبت وعدهم الزائف وثبت تقلبهم حسب مصالحهم الشخصية والحزبية وثبت بالقطع أنهم لا يرون شعب تونس إلا أرقاماً وأصواتاً في صندوق يتسلقون به إلى المناصب.

فنحن أمام شرذمة يسكرون بتونس إلى الهاوية فإن نحن تركناهم هلكنا جميعاً. هل تتركونهم يضيعون تونس ويسلمونها للمستعمر وأنتم تنظرون؟! ■

اعتبر رئيس الحكومة المكلف يوسف الشاهد خلال الجلسة العامة للمصادقة على الحكومة بمجلس نواب الشعب يوم الجمعة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦ أن الوضع الاقتصادي في تونس سيئ جداً، وأن هناك تفاقماً في حجم المديونية ويوجد عجز للمصناديق الاقتصادية مقارنة بما كان متوقفاً، مقدماً بعض الأرقام التي قال إنه إن لم يتم العمل على تطويرها في ما تبقى من هذه السنة فإن الوضع سيكون أصعب خلال سنة ٢٠١٧.

وقال إن الدولة قد تكون مجبرة على اتباع سياسة التقشف في حال لم يتحرك الجميع لتغيير وضعية الركود التي تعيشها.

وأوضح في هذا الإطار أنه في حال انتهجت الدولة سياسة التقشف فإنها ستكون مجبرة على التقليل في المصاريف وستكون مجبرة أيضاً على تسريح آلاف الموظفين ورفع الضرائب وإيقاف الاستثمار في التنمية والبنية التحتية.

ويشار إلى أنه يتداول في الوسط السياسي أن برنامج حكومة يوسف الشاهد تمت كتابته من قبل المكلفين بملف تونس في صندوق النقد الدولي؛ فقد صرح القيادي في حراك تونس الإرادة طارق الكحلوي يوم الجمعة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦ في مقال نشره موقع عربي ٢١ أن برنامج حكومة الشاهد موجود في إطار وثيقة لصندوق النقد الدولي مصنفة "Strictly Confidential" تمت كتابتها آخر شهر تموز/يوليو بعنوان "الخلاصات الأولية لمهمة زيارة ١٢-١٩ تموز/يوليو ٢٠١٦" وفق تعبيره، وأكد أن الوثيقة تضمنت ١٥ صفحة تتكون من ثلاثة محاور، أولها تشخيص الوضع الاقتصادي والمالي، والثاني "الأفاق والمخاطر"، والثالث وهو الذي يهيمن على الوثيقة عنوانه "السياسات الاقتصادية الكبرى" (الميزانية، والسياسة المالية ومعدلات الصرف، وإصلاح المؤسسات والحكومة). وتنتهي الوثيقة بملحق عنوانه "استراتيجيا إصلاح الوظيفة العمومية".

وهكذا فإنه من المنتظر أن تقوم حكومة يوسف الشاهد بإجراءات لا تصب في صالح أهل البلد بل تخدم المنظمات الدولية والدول الغربية وتتمثل أساساً في: المحافظة على التوازنات المالية للدولة حسب أوامر صندوق النقد الدولي بما يعنيه من تخلي الدولة عن رعاية شؤون الناس في حاجاتهم الأساسية من تعليم وصحة ونقل و... بذريعة عدم قدرة ميزانية الدولة على الدعم.

وكذلك ستقوم الحكومة بـ"إنقاذ" شركات النفط الاستعمارية واستئناف نهب فوسفات الحوض المنجمي

مجلس النواب الليبي يرفض منح الثقة لحكومة الوفاق



رفض مجلس النواب الليبي (البرلمان) المنعقد في طبرق شرق ليبيا، يوم الاثنين ٢٢ آب/أغسطس، منح الثقة لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج مطالبا بتقديم تشكيلة مصغرة كفرصة أخيرة. وطالب رئيس البرلمان عقيلة صالح عضوي مجلس رئاسة حكومة الوفاق المقاطعين علي القطراني وعمر الأسود الالتحاق بعلمهما في أسرع وقت. وحضر جلسة التصويت مائة وواحد عضو، صوت منهم واحد وستون على رفض منح الثقة، ووافق ١٢، وامتنع باقي الأعضاء عن التصويت. وقال عضو البرلمان زياد دغيم إنه في حالة رفض التشكيلة الوزارية الجديدة من قبل مجلس النواب، فسيستق طرابلس، فسيستق مجلس رئاسة حكومة الوفاق، مطالبا الشعب الليبي بالخروج عليه في طرابلس وطرده. ودعا عضو مجلس النواب صالح فحيمة إلى إعادة النظر في تشكيلة مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، إذ إنه غير متفق عليه بين الليبيين، وجاء بضغوط خارجية وليس عبر توافق حقيقي بين الفرقاء. (عربي ٢١)

إن موقف مجلس النواب الموجود في طبرق والذي يخضع لخليفة حفتر عميل أمريكا، يشير إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تمارس الضغط على المجلس الرئاسي الليبي والحكومة المنبثقة عنه برئاسة فايز السراج لتسيير في ركابها، بالرغم من إظهارها دعمها لها عسكرياً وسياسياً. فهي تدرك أن حكومة السراج صنعتها بريطانيا، ولذلك فهي تضغط على تلك الحكومة من خلال وقوف حفتر في وجهها، وتستعمل عملاءها كحاكم مصر السيسي في دعم حفتر. ولذلك نرى أن المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا مارتن كوبلر، والذي يسير بشكل عام بحسب سياسة الأوروبيين في مواجهة سياسة أمريكا، قد أكد على ضرورة توحيد الجيش الليبي تحت قيادة واحدة، هي حكومة الوفاق الليبية، في أسرع وقت ممكن لإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد. وقال في مقابلة مع الحدث مساء الخميس الماضي إنه وفقاً لبنود الاتفاق السياسي الليبي يجب أن يكون الجيش الموحد تحت قيادة المجلس الرئاسي الذي يترأسه فايز السراج. وأضاف: "أشجع المقاتلين في الشرق على المشاركة في الحوار لتشكيل جيش ليبي موحد".